



Royaume du Maroc  
Conseil National des Droits de l'Homme

*Département Information et Communication*

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

**LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE**

**14 Mars 2011**

**14 مارس 2011**

## المغرب يعتزم تصفية إرث الاعتقال السياسي

هسبريس من الرباط:

March 14, 2011, Monday

علم من مصادر جد مطلعة بأن أعلى سلطات المملكة قد منحت إشارة قوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل تصفية الإرث الثقيل للاعتقال السياسي والحقوقى الذي راكمته العشرية الأولى من حكم الملك محمد السادس..  
وعلم ضمن نفس الإطار بأن الأيام القليلة المقبلة ستعرف عددا من الإفراجات تعني بالأساس ملفات خلية بليرج و16 ماي ومعتقلي الحركة الأمازيغية والعدل والاحسان زيادة على الحقوقيين.  
وبناء على هذا المعطى المستجد الذي أعقب احتجاجات شباب 20 فبراير فإن المعتقلين السياسيين في ملف عبد القادر بليرج سيكونون أول المطلق سراحهم بناء على عفو ملكي خاص، وهي ذات الطريقة التصحيحية للأحكام القضائية المنتقدة التي ستتم لإطلاق سراح الحقوقي شكيب الخياري ومعتقلي الحركة الأمازيغية المعتقلين وإياه بسجن تولال، زيادة على عدد كبير من المدانين ضمن أحداث 16 ماي وغيرها..  
من جهة أخرى أفادت ذات مصادر هسبريس الخاصة بأن لجانا منتمية لقضاء التحقيق والقضاء الواقف قد عملت مؤخرا على زيارة سجون المملكة والتجول ضمنها لسؤال المعتقلين مباشرة عن التهم التي أدينوا بها وكذا مدة محكوميتهم.. إذ امتدت الجولة حتى يومي السبت والأحد لتدل على الطابع الاستعجالي لهذا التحرك.

## الدولة تستعد لطى ملف الاعتقال السياسي

■ أخبار اليوم ■

أن القضية تتعلق بالتزام سياسي واضح.

وأوضح مصدر مقرب من دفاع المعتقلين السياسيين أن هناك حاليا مبادرة يقودها المجلس الوطني لحقوق الإنسان لا تخص فقط المعتقلين السياسيين في قضية «بليرج» بل تشمل أيضا عددا من المعتقلين على خلفية أحداث 16 ماي، من أمثال الشيخ حسن الكتاني، وأطراف حقوقية، كالحقوقي شكيب الخياري، رئيس جمعية الريف لحقوق الإنسان.

ويعتقد أن الصيغة التي ستعتمد لطى ملفات هؤلاء تتمثل في تقديم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بملفاتهم للحصول على عفو ملكي.

أفادت مصادر من أسر المعتقلين السياسيين في خلية بليرج، رفضت الكشف عن هويتها، بأن اتصالات غير رسمية تمت مع بعض أقاربهم بهدف الطى النهائي للمفهم، وأنه سيطلق سراحهم قريبا. واكتفت المصادر ذاتها بتحديد المدة في «الأيام المقبلة القريبة»، رافضة تحديد الفترة في «الأسبوع الحالي».

واعتبرت مصادر مطلعة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المجلس يشتغل حاليا على الموضوع، مؤكدة أن الأمر لا يتعلق بالمعتقلين السياسيين في ما عرف بخلية «بليرج» فقط، بل يشمل ملف الاعتقال السياسي برمته، معتبرة